Child Rights Governance

عدّة العمل لآلية الاستعراض الدوري الشامل

دليل لبرامج الدول

منظّمة رعاية الأطفال

Save the Children

ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

الاستعراض الدوري الشامل (يو بي آر UPR) هو عملية جديدة بين الحكومات تتعلّق بحقوق الإنسان ضمن مجلس حقوق الإنسان (أتش آر سي HRC) في جنيف. ويقدّم الاستعراض فرصاً حقيقية لمنظّمات حقوق الطفل التي تسعى إلى إثارة الجانب السياسي لموضوع الأطفال وعدم تطبيق الحكومات لالتزاماتها في مجال حقوق الطفل في إطار عالمي.

أمّا مجلس حقوق الإنسان فهو هيئة ضمن الأمم المتّحدة مكوّنة من 47 دولة ومسؤولة عن تعزيز الترويج لحقوق الإنسان حول العالم وحماية هذه الحقوق. وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العمومية للأمم المتّحدة في 15 آذار/مارس 2006 بهدف زيادة محاسبة الحكومات في خدمة حقوق الإنسان. لهذا الغرض، أنشأ مجلسُ حقوق الإنسان الاستعراضَ الدوري الشامل للتحقيق في سجلات حقوق الإنسان الخاصة بجميع الدول ومُنِحَ صلاحية تعليق عضوية أيّ عضو يرتكب انتهاكات كبيرة ومنتظمة لحقوق الإنسان بعد تصويت أكثرية الثلثين.

في الواقع، يقيّم الاستعراض الدوري الشامل مدى إيفاء الحكومات بالتزامها حماية حقوق الإنسان واحترامها وإحقاقها في بلدانها، ومن ضمنها حقوق الطفل.

- إنّه **شامل**. ستخضع جميع حكومات العالم للاستعراض عبر عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهذا الأمر مهمّ كونه يدحض أيّ اتهامات بالانحياز السياسي في التركيز على بعض "الدول التي تطرح المشاكل". فهو يشجّع جميع الحكومات على القيام بالمزيد، بغضّ النظر عن هوية هذه الحكومات، ويروّج لحقوق الإنسان على أنّها التزامات تتحقّق تدريجياً مع مرور الزمن.

- إنّه **بين الحكومات**. أهمّ خصائص الاستعراض الدوري الشامل، لا بل أهمّ مواطن القوّة فيه، واقع أنّ الحكومات تستعرض وضع الحكومات الأخرى. فخلافاً لتقارير هيئات المعاهدات الأخرى، مثل لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل (يو أن سي آر سي UNCRC)، التي تتضمّن لجنة من الخبراء، تراجع دول أخرى تقارير الاستعراض الدوري الشامل وتناقشها. وهذا ما يمنحها نفوذاً محتملاً كبيراً نظراً إلى أنّ الكثير من الحكومات تهتمّ فعلاً بنظرة الحكومات الأخرى إليها.

- إنّه **دوري**. تخضع الدول لهذا الاستعراض مرّة كلّ أربعة أعوام. فيؤدّي ذلك إلى تحفيز الدول ويسمح بتقييمها بحسب تقدّمها منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير.

- إنّه **موجّه نحو التطبيق**. يركّز الاستعراض الدوري الشامل على إنجاز التحسينات في الحالات المتعلّقة بحقوق الإنسان على الأرض. ويركّز كذلك على توصيات تُقدَّم للدول حول التغييرات التي يجب أن تجريها، إضافة إلى الممارسات الفضلى التي يمكن مشاركتها الآخرين.

سيستعرض مجلس حقوق الإنسان الالتزامات المتعلّقة بحقوق الإنسان بناء على **التقارير الثلاثة** التالية

المعلومات **التي تقدّمها الدولة** قيد الاستعراض: يمكن أن تقدّمها شفهياً أو كتابة، شرط ألاّ تتجاوز **20 صفحة.**

مؤلَّف من إعداد **مكتب مفوّض الأمم المتّحدة** السامي لحقوق الإنسان (أو أتش سي أتش آر OHCHR) عن المعلومات ذات الصلة من نظام حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، مثل تقارير هيئات المعاهدات (من ضمنها الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل) ومقرّرين خاصين. ولا يتألّف هذا المستند من أكثر من **عشر صفحات.**

خلاصة معلومات يجمعها مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان من التقارير التي رفعها **أطراف آخرون ذوو صلة، من ضمنهم المنظّمات غير حكومية والمؤسّسات الوطنية** لحقوق الإنسان (أن أتش آر آيNHRI). ولا يجب أن تتجاوز هذه الخلاصة **العشر صفحات**. في الواقع، من أهداف منظّمة رعاية الأطفال أن تشكّل التقارير التي نرفعها جزءاً من خلاصة المنظّمة غير الحكومية. ولا يجب أن تتجاوز التقارير المرفوعة الخمس صفحات إن كانت مرفوعة فقط من منظّمة رعاية الأطفال، أو العشر صفحات إن كانت بالاشتراك مع منظّمة أخرى.

إلى ذلك، سيختار أعضاء المجلس بالقرعة مجموعة من **ثلاثة مندوبين عن الدول** من مجموعات إقليمية مختلفة (تسمّى بالترويكا). **وسيقوم هؤلاء بتيسير كلّ استعراض، بما في ذلك الإعداد لتقرير مجموعة العمل**. في الواقع، سيكون هناك 48 ترويكا مختلفة في كلّ سنة ـــ واحدة لكلّ دولة قيد الاستعراض.

الاستعراض الدوري الشامل **يسير ضمن مجموعة عمل مؤلّفة من جميع الدول السبع والأربعين الأعضاء** في مجلس حقوق الإنسان. وستخصّص مجموعة العمل ثلاث ساعات لدراسة كلّ دولة، و**ساعة واحدة لاعتماد تقرير** حول تلك الدولة خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان بعد أشهر قليلة من ذلك.

وقد يتضمّن التقرير خلاصات وتوصيات والتزامات طوعية تقوم بها الدولة. فيتبنّى بعدئذ مجلس حقوق الإنسان التقارير في جلسته العامة. ويتضمّن التقرير النهائي **مجموعتين من التوصيات**: تلك التي لقيت دعم الدولة المعنية، وتلك التي لم تلقَه (وتكون مرفقة بتعليقات من الدولة).

لماذا من المهمّ إلى هذا الحدّ أن تكون منظّمة رعاية الأطفال معنية بهذا العمل؟

حتى الآن، قدّمت جميع الدول تقاريرها في المهل المناسبة وشاركت مشاركة ناشطة في التحقيق عن دول أخرى. وقد تبيّن أنّ الاستعراض الدوري الشامل هو آلية سياسية بدرجة عالية وأداة مناصرة وتخطيط فعّالة جداً.

في الواقع، يمكننا تحقيق أثر هائل على صعيد وطني لقاء عمل ضئيل نسبياً. فالتقرير المؤلّف من خمس أو عشر صفحات (في حال أُعِدّ بالاشتراك مع منظّمة أخرى) يمنحنا فرصة للتأثير على سياسات الحكومات وممارساتها، وتحريك موضوع الأطفال أكثر فأكثر على الأجندة السياسية. إنّها فرصة لا يمكننا تحمل عدم الإستفادة منها.

إنّه مسؤوليتنا

إنّ الاستعراض الدوري الشامل يشكّل عملية مراجعة لحقوق الإنسان تديرها الدول. ومن دون مشاركة المجتمع المدني، فإنّ المعلومات الوحيدة عن حقيقة وضع حقوق الإنسان على الأرض سيكون مصدرها الدولة أو المؤلّف الذي أعدّه مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان والذي يضمّ تقارير هيئات المعاهدات والمقرّرين الخاصين. وبصفتنا مجتمعاً مدنياً، يترتّب علينا أن نضطلع بدور حيوي في المراقبة ومحاسبة الحكومات من حيث التزاماتها تجاه الأطفال.

فنحن ندرك الوقائع على الأرض ومن المرجّح أكثر أن نحصل على معلومات حديثة قادرة على المساعدة على إعداد صورة أكثر شمولية عن وضع الأطفال في البلدان التي نعمل فيها.

وعلى هذا الأساس، تترتّب علينا مسؤولية الحرص على تقديم حقوق الطفل كجزء من حقوق الإنسان وعدم إهمالها. ففي غياب أيّ التزام من جهتنا، من الممكن ألاّ تحاسَب الحكومات من خلال الاستعراض الدوري الشامل عن مسؤولياتها تجاه الأطفال.

إنّه يسمح لنا بمنح موضوع الأطفال أهمية أكبر على الأجندة السياسية

نعلم أنّ أكبر عائق يحول دون إنجاز حقوق الطفل لا يكمن في نقص الموارد بل في الافتقار إلى الإرادة السياسية. والاستعراض الدوري الشامل هو استعراض ذو وجه عام وسياسي التوجّه جداً وتجريه الدول مقابل دول أخرى في ضوء حوار تفاعلي. وقد أثبتت هذه العملية أنّها على قدر كبير جداً من الحيوية وأنّ مشاركة الدول فيها كبيرة. فمستوى تسجيل الولادات، والتعليم الجيّد، وعمالة الأطفال، والاتجار بالأطفال، ووفيات الأطفال، وسوء التغذية هي من قضايا حقوق الإنسان التي يمكن إلزام الحكومات بالاستجابة لها، كما يمكن الضغط عليها للأخذ بالتوصيات لمعالجتها.

إنّه يمنحنا فرصة إجراء حوار بنّاء مع الدولة حول التزاماتها المتعلّقة بحقوق الطفل

لدى إعداد تقريرها، تكون كلّ دولة ملزَمة بإشراك المجتمع المدني في استشاراتها. فيتمكّن المجتمع المدني من أن يسلّط الضوء على الثغرات في التنفيذ وأن يقترح حلولاً. في الواقع، غالباً ما تفتقر الحكومات إلى البيانات المفصّلة الجيّدة والمجتمع المدني قادر على مساعدتها في تحديد المشاكل المخفية من مثل عدم المساواة، والتمييز وسوء معاملة الأطفال ذوي الإعاقة، ومعدّلات زواج القاصرين.

وقد أظهرت الخبرة أنّ الحكومات تتعامل مع الأمر بشكل جدّي وما أن تقبل التوصيات حتى تطلب الدول مساعدة المانحين والمجتمع المدني لبناء القدرات من أجل تنفيذ التزاماتها الجديدة أمام مجلس حقوق الإنسان.

إنّه يمنحنا إطار عمل للمناصرة الوطنية والدولية

سواء قبلت الحكومات التوصيات أم رفضتها، فقد أُعِدّ إطار عمل للمناصرة للسنوات الأربع المقبلة. فإذا قبلت التوصيات، علينا محاسبتها على وعودها، وإذا رفضت أيّ توصيات معيّنة، يمكننا الاستمرار في الضغط عليها لكي تعيد النظر.

إنّ الاستعراض الدوري الشامل هو استعراض موثّق متوافر للعموم. فالجلسات في جنيف تُسجَّل، وتتوافر مباشرة على شبكة الإنترنت جميع المستندات، ومن ضمنها تقرير الدولة وتقارير المجتمع المدني والتوصيات الختامية. ويتمّ التطرّق إلى جميع المسائل والقضايا التي تثيرها حكومات أخرى وتصبح سجلات عامة. فما أن تُرفع التقارير حتى يصبح بإمكان المجتمع المدني تنظيم البيانات الصحافية والمناسبات وحملات التوعية للفت نظر المواطنين في الدولة إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل وردود حكوماتهم.

إنّه يبني قدرة ائتلافات حقوق الطفل

غالباً ما تنشأ ائتلافات حقوق الطفل من أجل إعداد التقارير البديلة ورفعها إلى لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل، ولكنّها غالباً ما تكون بين إعداد التقرير والآخر إما ساكنة وإما منحلّة بالكامل. وفي هذا الإطار، بإمكان عملية الاستعراض الدوري الشامل أن تحافظ على زخم الائتلاف ككلّ، فتؤمّن فرص التشبيك بين مختلف أقطاب المجتمع المدني. وقد يكون هذا الأمر حيوياً بشكل خاص للمنظّمات غير الحكومية الوطنية الصغيرة التي تشعر وكأنّها غير قادرة على الالتزام وحدها. فقد تكون فرصة الانضمام إلى ائتلافات ضمن مجتمع حقوق الإنسان أساسية لها، خصوصاً في البلدان التي تندر فيها حركات مناصرة حقوق الطفل.

إنّه ناجح!

نفّذت شبكة معلومات حقوق الطفل (CRIN) في الآونة الأخيرة دراسة بيّنت أنّه في الجلسة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل، حظي 82% من توصيات حقوق الطفل على موافقة الحكومات (أعلى بنسبة 65% ممّا كانت عليه مع بدء الاستعراض منذ عامين). ومن بين نسبة 18% التي لم تُقبَل، 10% فقط منها رُفض بينما ما تبقى من التوصيات ما زال معلّقاً. وما زال من الضروري توثيق تأثير التوصيات المقبولة على الأرض توثيقاً كاملاً، ولكنّه من الواضح أنّ إلغاء تحفّظات لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل قد تأثّر إيجابياً بالاستعراض الدوري الشامل، وخصوصاً في المملكة المتحّدة وموريشيوس.

كيف يمكن للمنظّمات غير الحكومية ومناصري حقوق الطفل المشاركة؟

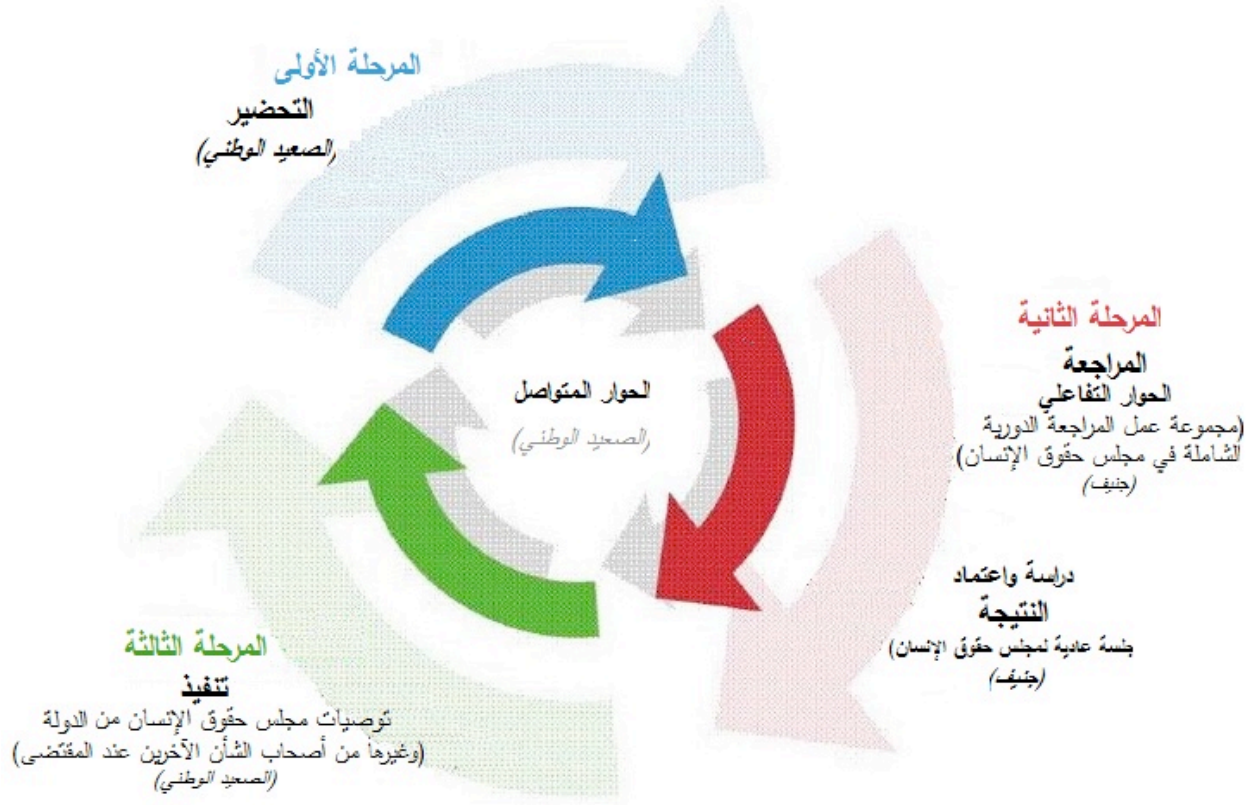

صورة: Save the children

•اعلم مَن الذي يقوم بماذا. تحدّث إلى مَن تعرفهم من المجتمع المدني واعرف أيّ منظّمات فيه ترفع التقارير. وإذا أمكن، اعرف ما هي القضايا التي ستركّز عليها تقاريرها. وشجّع التنسيق، لا بل الأفضل تشجيع التقارير المشتركة مع منظّمات أخرى من خلال الائتلافات. واتّصل بالحكومة واعرف أيّ إدارة ترفع التقرير، فغالباً ما تكون وزارة الشؤون الخارجية أو وزارة العدل. أيضاً، -اعرف الجدول الزمني الخاص بالحكومة لإعداد تقرير الدولة الخاص بها وشجّعها على استشارة المجتمع المدني.

- **اجمع القوى.** إذا استطعت، شجّع منظّمة من المجتمع المدني على التعاون مع منظّمة أخرى مماثلة لها لإعداد تقرير مشترك مع منظّمة رعاية الأطفال وخطّة عمل مشتركة حول مناصرة الاستعراض الدوري الشامل. ففي حال وجود ائتلاف لحقوق الطفل، سيكون عندئذ المكان الطبيعي للانطلاق منه، ولكن في حال عدم وجوده، قد تكون هذه هي الخطوة الأولى نحو تأسيسه. ومن المهم بشكل خاص للمنظّمات غير الحكومية الأكبر تسهيل مشاركة المنظّمات غير الحكومية الأصغر التي قد تفتقر إلى الوقت والموارد للالتزام بمفردها.

- **كن منفتحاً.** أعلم الدولة بأنّك سترفع تقريرك بصفتك من المجتمع المدني، وبأنّك حريص على التزامها بتحضير تقريرها. فلا يمكن رفع التقارير السرّية في الاستعراض الدوري الشامل.

- **ابدأ باكراً.** لقد أعدّت منظّمة رعاية الأطفال تقارير بالائتلاف مع غيرها خلال مهلة عشرة أسابيع ولكنّ أفضل طريقة لمقاربة هذه العملية هي بتوفير الكثير من الوقت. وينصح المركز الدانماركي لحقوق الإنسان بالقيام بالاستشارات التي تقودها الدولة مع المجتمع المدني قبل عشرة أشهر إلى اثني عشر شهراً من تاريخ الاستعراض.

- **وسّع الالتزام أبعد من ائتلافات حقوق الطفل – التزم بائتلافات لحقوق** الإنسان أيضاً. وجدت منظّمة رعاية الأطفال أنّ الالتزام بائتلافات أوسع للاستعراض الدوري الشامل في مجتمع حقوق الإنسان يمكنه أن يخلق إمكانات إضافية وفعّالة للتأثير على النتيجة النهائية وأن يضيف حالات تضافر جديدة لرفع انتهاكات حقوق الطفل إلى عمليات وطنية ودولية أخرى مهمّة تعنى بحقوق الإنسان.

- **حلّل سلوك حكومتك السابق في عملية الاستعراض الدوري الشامل.** على الأرجح أنّ حكومتك قد راجعت دولة أخرى كجزء من ترويكا في الماضي. لذا، اكتشف قدر ما أمكن عن مشاركتها في الترويكا، وما إذا دفعت ببعض المسائل أو بعثت بتمثيل رفيع المستوى، وما إذا أخذت المسألة على محمل الجدّ، الخ. إلى ذلك، من الجدير أن تكتشف ما إذا كانت حكومتك قد قامت بأيّ توصيات لحكومات أخرى أو طرحت أسئلة خلال استعراضها. فقد يسلّط ذلك الضوء على مجالات اهتمام حكومتك. على سبيل المثال، قدّمت تانزانيا عدداً من التوصيات تشجّع فيها الدول قيد الاستعراض على استشارة المجتمع المدني. وعليه، يستطيع المجتمع المدني في تانزانيا استعمال هذه الاقتباسات لطلب مستوى مرتفع من الاستشارات لدى صياغة التقرير عن تانزانيا في العام 2011. يمكن العثور على كلّ المعلومات عن مشاركة الدول على الموقع الإلكتروني: www.upr-info.org.

صورة: Luca Kleve Ruud

دراسة حالة

في النيبال، خاضت منظّمة رعاية الأطفال غمار عملية تاريخية. فبتوفيرنا المساعدة التقنية لـ 138 منظّمة لحقوق إنسان وعبر تمويلنا الاستشارة الوطنية الأولى للاستعراض الدوري الشامل حول حقوق الإنسان لجميع هذه المنظّمات، تمكنّا من رفع موضوع انتهاكات حقوق الطفل إلى أجندة أوسع عن حقوق الإنسان داخل البلد. وقد أثّر ذلك بشكل إيجابي جداً على مصلحة حكومة النيبال، عبر خلق حالات تضافر مثمرة مع عدد من السفارات وبعثات الأمم المتّحدة في جنيف.

المشاركة في إعداد تقرير الدولة

يجب أن تصرّ المنظّمات غير الحكومية على أن تُشرِك الدولة أكبر عدد ممكن من المواطنين ومنظّمات المجتمع المدني في إعداد تقريرها الخاص. ويمكن للمجتمع المدني أن يطلب من الدول أيضاً إدارة حملة توعية عن الاستعراض الدوري الشامل للفت نظر الناس والإعلام إليه.

بصفتنا مجتمعاً يرعى حقوق الطفل، علينا محاولة إقناع الدولة بإدراج بعض الشؤون التي تهمّنا في تقريرها. فمهلة تقديم تقارير المنظّمات غير الحكومية إلى مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، تأتي قبل مهلة الحكومة. لذلك، علينا مشاركة تقاريرنا مع الحكومة والسعي للتأثير على تقريرها لكي يكون متماشياً مع توصياتنا. ويمكننا أيضاً أن نشجّع الحكومة على استعمال البيانات التي نذكرها في تقريرنا حرصاً على استعراض دقيق وشامل لحقوق الطفل في البلد. فخلافاً لتقريرنا، ستركّز الحكومة على مجموعة كاملة من حقوق الإنسان، لذلك من الضروري أن نركّز نحن، كمجتمع مدني، على أهم مسائل حقوق الطفل وأن نقدّم توصيات واضحة يمكن للحكومات التعاطي بها.
في الواقع، إنّ الدول تستشير المجتمع المدني بطرق مختلفة وفي مراحل مختلفة.

استشارات الدول لدى المجتمع المدني

عقدت جمهورية **كوريا** اجتماعات استشارية مع مؤسّسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظّمات غير حكومية ومجموعات خبراء بعد أن كان هؤلاء قد أنهوا النسخة الأولى من تقريرهم. وقد نظّمت الحكومة استطلاعاً للرأي على الإنترنت مباشرة للحصول على الرأي العام بشأن النسخة الأولى.

وفي **البحرين**، وضعت وزارة الشؤون الخارجية خطّة عمل قبل أن تبدأ بصياغة تقريرها من أجل تحديد مراحل الإعداد المختلفة وفرص مشاركة الأطراف المعنية وتوفير المعطيات والمشاركة في العملية.

أما حكومة **غواتيمالا** فعملت، بشراكة مع مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان في البلد، على استشارة أعضاء المجتمع المدني وتدريبهم على كيفية المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

وأما في **تونغا**، فأُجريت الاستشارات في ظلّ قيود على القدرات، ولكن أُجريت عروض تقديمية وأعمال تحضيرية مع وزارات الحكومة ووكالاتها، بما في ذلك شرطة تونغا ووكالة دفاع تونغا إضافة إلى معظم منظّمات المجتمع المدني البالغ عددها 49 والتي هي أعضاء في منتدى المجتمع المدني في تونغا. وقد أُجريت المناقشات مع القاضي الأعلى ووزير العدل والمدّعي العام ومساعد النائب العام ونقابة المحامين في تونغا. إلى ذلك، استشير كلّ من غرفة تونغا للتجارة ومجلس تونغا للإعلام. وعند نهاية عملية الاستشارات، كان المجتمع المدني ككلّ قد وافق علناً على التقرير الوطني.

تقارير المنظّمات غير الحكومية

إضافة إلى التأثير على تقرير الدولة، يعطى المجتمع المدني فرصة تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل الخاصة به (تقارير بديلة) ضمن عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهذا دور مهم يضطلع به المجتمع المدني وعلينا أن نسعى إلى المشاركة في هذه العملية في كلّ بلد نعمل فيه. فمن دون تقارير المجتمع المدني، قد لا تُمثَّل وقائع حياة الأطفال في عملية الاستعراض.

وحرصاً على رفع مستوى التأثير على ملخّص مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أقصى حدوده، وعلى وثيقة النتيجة النهائية، علينا كتابة تقاريرنا بشكل يجعلها ذات **صلة وسهلة** حتى تطالعها الدول وتستخدمها. فيجب أن **تركّز** تقاريرنا على قضايا حقوق الطفل الرئيسية، وأن تكون ذات **توجّه عملاني** وتتمتّع **بقدرة الإقناع**، وأن تتضمّن **توصيات** واضحة ومختصرة وملموسة.

وقد تمكّنا في منظّمة رعاية الأطفال مع شركائنا من إدراج الكثير من توصياتنا في تقارير الدول، ولكنّنا حقّقنا نجاحاً في بعض البلدان أكثر من غيرها وهذا أمر مرتبط بنوعية التقارير المرفوعة.

التوجيهات الأساسية

- ابعث التقارير ضمن رسائل إلكترونية إلى مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان على العنوان uprsubmissions@ohchr.org

- عنوان الرسالة الإلكترونية: اسم المنظّمة، ما إذا كان تقريراً فردياً أو مشتركاً، اسم البلد قيد الاستعراض، رقم جلسة الاستعراض الدوري الشامل، الشهر والسنة. مثلاً: منظّمة رعاية الأطفال – تقرير فردي – النيبال – الجلسة الرابعة عشرة، تشرين الأوّل/أكتوبر 2012

- شكل التقرير: ملف Word فقط (لا ملفّات PDF)، خط Times New Roman، حجم الخط 21، ترقيم الفقرات والصفحات، وتجنّب الاستخدام المفرط للحواشي.

- اللغة: يفضّل مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان أن تكون التقارير مكتوبة بلغات الأمم المتّحدة الرسمية، ومن الأفضل أن تكون بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية.

عدد الصفحات: لا يجب أن تتجاوز التقارير الفردية الصفحات الخمس،
- بينما يجوز للتقارير المشتركة أن تبلغ حتى عشر صفحات. ويجوز إضافة ملحقات بلا حدود لعدد صفحاتها، شرط ألاّ تتضمّن صوراً أو خرائط أو تقارير سنوية أو تقارير من منظّمات أخرى.

- راجع الموقع الإلكتروني لمكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان لمعرفة آخر المهل الخاصة بتقديم تقارير المنظّمات غير الحكومية. ملاحظة: المهل أقرب بكثير من تلك الخاصة بالدول. لن تُقبل التقارير المتأخّرة (ولو بيوم واحد)! http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/NewDeadlines.aspx

- تُنصَح المنظّمات غير الحكومية بمعالجة المخاوف والتوصيات عبر استخدام العناوين ذات الصلة، بتوافق مع العناوين التي أعدّتها أمانة سر مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان. وليس مطلوباً منها استعمال جميع العناوين ولكنّها تُنصَح بشدّة باستخدام ذات الصلة منها. وهي تتضمّن:

1. الخلفية وإطار العمل

i. نطاق الالتزامات الدولية، إطار العمل الدستوري والتشريعي، البنية التحتية المؤسّساتية والخاصة بحقوق الإنسان، وإجراءات السياسة

2. الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها

i. تنفيذ موجبات حقوق الإنسان الدولية، المساواة وعدم التمييز، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

بعض النقاط الأساسية الواجب تذكّرها:

تحديد القضايا الرئيسية. إنّه تقرير قصير من خمس إلى عشر صفحات فقط. إذاً، يكمن مفتاح النجاح في أن تكون واضحاً في موضوع تركيزك. فلا يمكنك مناقشة جميع قضايا حقوق الطفل في بلدك بوضوح ضمن هذا العدد من الصفحات. لذلك، حدّد أهمّ قضايا حقوق الطفل في البلد وضَع الأولويات. فهذا ليس بتقرير لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل الذي يجب أن يغطّي جميع مسائل الحقوق، بل المهم في الاستعراض الدوري الشامل هو تحديد الأولويات. وبحسب خبرتنا، أكثر وسائل الضغط فعالية قد ركّزت على ثلاث إلى أربع قضايا لحقوق الطفل.

من التمارين المفيدة. تقسيم المجموعة في اجتماع الائتلاف إلى فرق صغيرة وتخصيص 45 دقيقة لكلّ فريق لمناقشة أبرز ثلاث إلى خمس قضايا عن حقوق الإنسان في البلد. حاول جعل الأشخاص يفكّرون خارج نطاق قطاعاتهم ووزّع الفرق بحيث تحصل على تنوّع من الخبرات في كلّ فريق. واطلب من كلّ فريق أن يعود ويعرض القضايا التي حدّدها كأولويات مع ذكر سبب اختياره لها. وما أن تقوم جميع الفرق بذلك، حدّد ما إذا كان هناك مجالات توافق. أما في حال عدم تواجدها، فاعطِ كلّ مشارك عدد أصوات (إذا أردت ثلاثة مجالات في التقرير، امنح كلاً منهم ثلاثة أصوات). عندئذ، تصوّت المجموعة كلّها على مجالات تركيز تقرير الاستعراض الدوري الشامل.

- **استخدم البيانات الحديثة كبراهين.** ما أن تختار القضايا، تأكّد من إدراج البراهين والبيانات الموثوقة في بعض الفقرات حيث تشرح المشكلة. ولا تعتمد على الآراء، مثلاً: "بحسب خبرتنا، يطرح التعليم النوعي مشكلة." بدلاً من ذلك، استخدم الإحصاءات التي تُظهِر معدّلات المدارس مقابل التلاميذ، ومستويات الأمّية والتسرّب، ومنشآت المياه والصرف الصحّي، ومعايير تدريب

المدرّسين، الخ. وإن لم تتوفّر لديك المعلومات، قم ببعض الأبحاث لمعرفة ما الذي يقوله أحدث تقرير لليونيسف. كذلك، تَحقَّق من دراسات المؤسّسات التربوية الوطنية وتحدّث إلى منظّمات المجتمع المدني الأخرى، وفي حال عدم إمكان العثور على البيانات مثل معلومات عن حالات سوء المعاملة الجنسية، أثِر الموضوع كمشكلة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل، كأمر تحتاج الدولة إلى وضعه ضمن أولوياتها.

خصّص الوقت لصياغة توصياتك. قد يكون هذا أهم جزء من تقريرك. فالاستعراض الدوري الشامل عملاني التوجّه. وتقريرك يجب ألاّ يقتصر على تحديد المشكلة بل أيضاً على كيفية حلّها. وعلى التوصيات أن تطلب من الحكومة البدء بالقيام ببعض الأمور، أو متابعة القيام بأمور معيّنة، ومعالجة المشاكل التي سلّطت الضوء عليها. في الواقع، يصل بعض التوصيات فقط من بين التوصيات كافة إلى القائمة النهائية. وتذكّر أنّ مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان يأخذ جميع تقارير المنظّمات غير الحكومية ويعدّ خلاصة من عشر صفحات. فللتأكّد من الظهور في هذه الصفحات العشر، علينا التأكّد من أنّ توصياتنا ذات صلة وعملانية التوجّه وقابلة للرصد.

من المهمّ ألاّ نعدّ كميات هائلة من التوصيات في تقريرنا. فإن كان لدينا ثلاث قضايا، يجب أن يكون لدينا تسع توصيات فقط، وإن كان لدينا خمس قضايا، يجب أن يكون هناك 15 توصية كحدّ أقصى. وإذا أمكن تخفيض عدد التوصيات من دون حذف أيّ شيء مما نريد قوله، فعلينا القيام بذلك.

ما الذي يجعل التوصية جيّدة؟ عند صياغة التوصيات، من المهم الانطلاق من أربعة أسس:

عليها أن تكون **على صلة بالمشكلة**. بعبارة أخرى، على التوصية أن تحلّ المشكلة (جزئياً على الأقلّ) التي أثرناها. وقد يبدو هذا الأمر بديهياً ولكنّ بعض التقارير تخفق في تحقيقه.

عليها أن تكون محدّدة وأن تجيب على ثلاثة أسئلة: مَن تريد أن يفعل ماذا وقبل متى؟

عليها أن تكون **قابلة للقياس**. لا تكتفِ بالطلب من الحكومات أن "تحسّن" أو "تزيد". فهذا لا يقاس. عليك أن تطلب زيادات معيّنة بأعداد محدّدة.

عليها أن تكون **واقعية ولكن طموحة**. وهذا أمر مهمّ بشكل خاص في تحديد المهل الزمنية. فإن كانت جميع توصياتك تمنح مهلة ستة أشهر بعد الاستعراض، فهذا غير واقعي. من جهة أخرى، لا تمنحْ الحكومات وقتاً أطول من اللزوم عند وجوب القيام بأمر ما سريعاً.

أمثلة على توصيات جيّدة وعملانية التوجّه

سييرا ليون
لقد دعَوْنا الحكومة بإلحاح إلى تحسين آلية تسجيل الولادات بما يتوافق والمادة 7 من اتفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل، عبر تحسين قدرة الوصول والخدمات، وإلغاء تكاليف التسجيل لجميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، وتوفير تسهيلات التسجيل ضمن مساحات جغرافية معقولة في جميع مناطق البلد قبل نيسان/أبريل 2012.

تانزانيا
على وزارة الصحّة والرفاهة الاجتماعية والإدارة الإقليمية لمكتب رئيس الوزراء والحكومات المحلّية في تانزانيا وزانزيبار أن تضع آليات للحماية الاجتماعية، مثل شبكات أمان في الحالات الطارئة والتحويلات النقدية المنتظمة التي تستهدف الأطفال دون سنّ الثانية في أكثر الأسر فقراً، قبل العام 2013.

زمبابواي
على حكومة زمبابواي إلغاء العقاب الجسدي بموجب أحكام دستورية قبل كانون الأوّل/ديسمبر 2012.

ثلاثة أنواع من التوصيات – فوارق دقيقة في اللغة

الخطوات الطارئة

بصفتنا منظّمات غير حكومية، نحن نتبع تقليد حثّ الدول على اتّخاذ الخطوات الفورية. وفي عملية الاستعراض الدوري الشامل، علينا متابعة القيام بذلك، وتضمين طلباتنا مهلاً زمنية.

ولكن، حرصاً على أن تأخذ الدول بالتوصيات التي اقترحناها، قد نحتاج أيضاً إلى أن نوازن مقاربتنا مع مختلف أنواع التوصيات.

"النظر في" التوصيات

إذا شجّعنا الدولة على "النظر في" خطوة معيّنة، من المرجّح أن تقبل التوصيات أكثر منه لو أطلقنا "دعوة فورية إلى اتّخاذ الخطوات الطارئة." فهذا الفارق الدقيق مهمّ لأنّ هدفنا النهائي هو أن تقبل الحكومات بتوصياتنا وأن تؤدّي هذه التوصيات إلى تغييرات ملموسة للأطفال.

تشجيع الدول على مواصلة العمل الجيّد

إنّ التوصيات التي تشجّع الدول على مواصلة العمل الجيّد من أجل الأطفال، مثل متابعة خطّة العمل الوطنية أو مواصلة الدعم المالي لمسألة معيّنة، هي أيضاً توصيات أثبتت فعاليتها.

بصفتنا منظّمات غير حكومية، هذا يعني أنّه ينبغي علينا أن نتحدّى مفهومنا الخاص للغة التي تصاغ بها التوصيات.

لمعرفة المزيد، الاطّلاع على الموقع الإلكتروني: www.upr-info.org، المقال: تقييم تحليلي للاستعراض الدوري الشامل عن 2008-2010.

ما الذي يمكن للمنظّمات غير الحكومية فعله متى رفعت تقريرها للتأكّد من أنّه سيكون له تأثير في جلسة الاستعراض في جنيف؟

الضغط على السفارات في الدول قيد الاستعراض

خلافاً لرفع التقارير إلى هيئات المعاهدات في الأمم المتّحدة، ومن ضمنها لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل، فإنّ مَن يحقّق ومَن يخضع للتحقيق في مجلس حقوق الإنسان ليس بالضرورة خبيراً في مجال حقوق الإنسان، بل قد يكون من السياسيين والديبلوماسيين والمندوبين الآخرين عن دولهم. بالتالي، قد لا يتحلّى هؤلاء بخبرة التعاطي مع انتهاكات حقوق الإنسان بشكل يومي.

وتعتمد دول كثيرة على معلومات من سفاراتها وممثّليها في الدولة قيد الاستعراض. بالتالي، تولي السفارات أهمية كبرى وتعتمد على المعلومات الحديثة عن انتهاكات حقوق الإنسان على الأرض في البلد الذي تتواجد فيه سفاراتها، وفي أغلب الأحيان، تكون المنظّمات غير الحكومية أكثر من مرحّب بها لتقديم المعلومات. فهذه فرصة ذهبية للمنظّمات غير الحكومية حتّى تشارك المعلومات المهمّة مع السفارات، وعادة ما تحظى المعطيات بتقدير كبير.

وتجري العادة على أن تطلب العواصم من سفاراتها تزويدها بالمعطيات والأسئلة ذات الصلة للاستعراض **قبل نحو شهرين من تاريخ الاستعراض في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.**

وهذا يعني أنّ المنظّمات غير الحكومية عليها البدء بممارسة الضغوط على السفارات في الوقت المناسب (بعد تقديمها لتقاريرها) لكي تتمكّن من التأثير على أسئلة الدول ومخاوفها وتوصياتها على مستوى السفارة الأساسي.

ملاحظة: أغلب الدول تثير عادة موضوعين إلى أربعة مواضيع فقط عن دول أخرى. وإذا أردنا، كمنظّمات غير حكومية، أن نؤثّر على هذا التوجّه، علينا أن نكون قادرين على تحديد الأولويات بشكل فعّال من بين المخاوف والتوصيات التي نلفت نظر السفارات إليها. فإذا قرّرت رفع مسألة حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال، يرجّح أنّ تختار كلّ دولة توصية واحدة أو اثنتين من توصياتنا. وقد يكون مفيداً إجراء بعض الأبحاث عن المجالات المحدّدة في حقوق الطفل التي تهمّ الدولة التي تمثّلها السفارة، قبل مقاربتها بالمخاوف والتوصيات التي وضعناها كأولويات لدينا.

إضافة إلى ذلك، من المهم جداً أن نعرف أنّ الدول، بالمبدأ، لن تكون قادرة على أن تتناول إلا المخاوف والتوصيات المتعلّقة بقضايا سبق أن غطّتها الدولة قيد الاستعراض. والمثالي هو أن تنتظر الضغوط ريثما يخرج تقرير الدولة إلى العلن، ولكن في الممارسة، لا يكون هذا الأمر ممكناً دوماً فقد يتأخّر نشر هذه التقارير على الموقع الإلكتروني لمكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان الخ.

الضغط على الدول على مستوى العواصم

ستحظى المنظّمات الدولية غير الحكومية التي لديها مكاتب في عدّة دول أيضاً بفرصة التأثير على المخاوف والتوصيات على صعيد العواصم، بما أنّ هذه الأخيرة تحصل على معلوماتها من سفاراتها. وللتأثير على صعيد العاصمة، تحتاج المنظّمات غير الحكومية إلى توفير المعلومات لأشخاص يكونون صلة الوصل لدى الوزارات، وذلك قبل انتهاء المهل الزمنية الداخلية. وقد تختلف المهل الزمنية لتوفير المعطيات بحسب الوزارات وبحسب البلدان. ولا يتمّ إعلام المنظّمات غير الحكومية تلقائياً بهذه الإجراءات. فقد تختار بعض الدول عدم الردّ على مراسلات المنظّمة غير الحكومية، ومع ذلك تستعمل المعلومات التي تقدّمها هذه الأخيرة لدى تحقّقها من الدولة قيد الاستعراض.

الضغط على البعثات في جنيف

ما أن تجمع الدول المعلومات المتعلّقة بالبلد من سفارتها في البلد قيد الاستعراض حتّى ترسل مخاوفها وتوصياتها - وأحياناً أيضاً الاقتراحات لأسئلة متقدّمة خطّية - من عواصمها إلى مندوبها الدائم لدى البعثات في جنيف. والبعثات في جنيف هي التي تدير الاستعراض، من حيث إثارة المخاوف شفهياً واقتراح التوصيات على الدولة قيد الاستعراض خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. والبعثات في جنيف تعنى أيضاً بإعداد الأسئلة الخطّية المتقدّمة الممكنة للدولة قيد الاستعراض.

في الواقع، أعدّ مكتبنا في جنيف تحليلاً مفصّلاً عن المسائل التي يرجّح أن تثيرها الحكومات في ما يتعلّق بحقوق الطفل خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. فيمكن لمكتب جنيف أن يساعد برامج البلدان على إعداد قائمة بأبرز التوصيات الواردة في التقارير المرفوعة من المنظّمات غير الحكومية ويحدّد أيّ دول يجب مقاربتها بأيّ توصيات بغية الحصول على أفضل فرص التأثير على الاستعراض الدوري الشامل. على سبيل المثال، إن كانت سلوفانيا مهتمّة بشكل خاص بالعنف، قد يأخذ مكتب جنيف توصية عن العنف الممارَس ضد الأطفال من تقرير لمنظّمة غير حكومية من زمبابواي ويطلب من سلوفانيا أن تثير هذا الأمر في جلسة الحوار التفاعلي الخاصة بزمبابواي.

تتحقّق أنجح سبل ممارسة الضغط والتأثير عندما تكون رسائلنا ومخاوفنا وتوصياتنا عن انتهاكات حقوق الطفل المرفوعة إلى السفارات على صعيد البلدان، منسّقة بشكل فعّال مع الضغوط الممارسة على وزارات الشؤون الخارجية على صعيد العواصم وبعثة الأمم المتّحدة في جنيف.

هل تؤدّي المنظّمات غير الحكومية دوراً خلال الحوار التفاعلي في مجلس حقوق الإنسان؟

يجوز للمنظّمات غير الحكومية أن تحضر الاستعراض في مجلس حقوق الإنسان وتستمع إلى التحقيق، ولكنّه لن يكون مسموحاً للمنظّمات غير الحكومية أن تعتلي المنصة عند هذه المرحلة. لهذا، من المهم جداً أن نطلب مسبقاً من حكومات أخرى قادرة على التحدّث خلال جلسة الاستعراض، أن تثير توصياتنا وأسئلتنا (راجع الصفحة 51 لمزيد من التفاصيل).

ومع ذلك، تحظى المنظّمات غير الحكومية بإمكانية عقد لقاءات متوازية خلال جلسة مجموعة العمل من أجل نشر مزيد من الوعي عن انتهاكات حقوق الطفل في البلدان قيد الاستعراض. ويمكن لهذه اللقاءات الجانبية أن تصادف أيام الحوار التفاعلي. ولكن، الرجاء التنبّه إلى أنّ الإعداد للقاء جانبي في مجلس حقوق الإنسان هو عملية تستهلك الوقت ويجب التخطيط لها في الوقت المناسب وتنسيقها مع مكتب منظّمة رعاية الأطفال في جنيف.

ما الذي يمكن للمنظّمات غير الحكومية فعله بعد التحقيق الشفهي وحتى تبنّي وثيقة النتيجة النهائية في الجلسة التالية عن حقوق الإنسان؟

عندما تخضع دولة ما للتحقيق في مجلس حقوق الإنسان خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل، يُقدَّم لها قائمة خطّية بالمخاوف والتوصيات التي أثارتها الدول الأخرى – وهي قائمة يعدّها خلال الاستعراض كلّ من الترويكا وأمانة سرّ مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان.

بعدئذ، يُتوقّع من الدولة أن تعلن بوضوح عن التوصيات التي ستقبل بها وعن تلك التي لن تقبل بها قبل تبنّي وثيقة النتيجة النهائية في الجلسة التالية للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان بعد بضعة أشهر. أغلب الدول تختار تحديد التوصيات التي تحتاج إلى مزيد من الوقت لكي تدرسها وتلك التي تقبلها على الفور.

وفيما تدرس الدولة التوصيات قبل الجلسة التالية للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، يترتّب على المنظّمات غير الحكومية الإفادة من هذه الأشهر للتأثير بفعالية على الدولة في خياراتها.

حتى الآن، كان الأمر عبارة عن عملية مقفلة داخل الحكومات، ولكن، **باستخدام قنواتنا غير الرسمية بأكثر الطرق فعالية، يمكننا أن نترك أثراً كبيراً من خلال هذه العملية. فعلينا الاجتماع بالحكومة وعقد لقاءات مع الصحافة ومحاولة ممارسة الضغط قدر الإمكان لكي تقبل الحكومة بالتوصيات المتعلّقة بحقوق الطفل.**

ويمكن للمنظّمات غير الحكومية أن تستخدم أيضاً الأشهر التي تفصل بين جلستَي الاستعراض الدوري الشامل للإعداد لبيان تتمّ تلاوته أمام الجلسة العامة قبل تبنّي الوثيقة النهائية خلال الجلسة التالية للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. ورغم أنّ هذه البيانات غير قادرة على التأثير على الوثيقة النهائية للاستعراض الدوري الشامل والتوصيات، إلا أنّه يمكنها أن تشكّل صوتاً مهماً وجزءاً من المستندات الخطّية لمجلس حقوق الإنسان، ما قد يكون مفيداً في عمل المناصرة المتعلّقة بمتابعة التوصيات على الصعيد الوطني.

الرجاء التنبّه إلى أنّ جلسات الاستعراض الدوري الشامل علنية وغير سرّية وتبثّ عبر الإنترنت للعموم، الأمر الذي قد يعني بالنسبة إلى بعض الدول تحليلاً للمخاطر.

في حال شكّلت مشاركة المنظّمات غير الحكومية في الاستعراض الدوري الشامل مخاطرة كبيرة – احتمال الديبلوماسية الصامتة.

خلافاً لتقارير هيئات المعاهدات، بما فيها عملية رفع التقارير إلى لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل، فإنّ تقارير الاستعراض الدوري الشامل وجلساتها **غير سرّية**. فالجلستان العامتان للاستعراض الدوري الشامل والجلسة التي تليهما في مجلس حقوق الإنسان بعد بضعة أشهر حيث يتمّ تبنّي الوثيقة النهائية، تُبثّ على شبكة الإنترنت.

تعمل منظّمة رعاية الأطفال في بعض الدول، ويسود الاعتقاد أنّ المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل تشكّل خطراً كبيراً على موظّفيها الميدانيين. على الرغم من ذلك، نحن ضمن منظّمة رعاية الأطفال تمكنّا من المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل وكان لنا تأثير على الوثيقة النهائية في البلدان من دون أن نكون تعاطينا علناً بالموضوع. وقد تمّ ذلك عبر رفع المخاوف والتوصيات الضرورية المتعلّقة بانتهاكات حقوق الطفل من خلال القنوات الصامتة إلى البعثات في جنيف و/أو عبر إشراك المنظّمات الدولية لحقوق الإنسان غير المتواجدة في البلد، ومن دون أيّ ذكر لمنظّمة رعاية الأطفال. فيمكن للدعم الذي يقدّمه مكتب جنيف لمنظّمة رعاية الأطفال في هذه الحالات أن يكون على درجة عالية من الأهمية.

ما الذي يمكن للمنظّمات غير الحكومية فعله بعد تبنّي الوثيقة النهائية؟

إنّ المستند النهائي للاستعراض الدوري الشامل، والتوصيات التي يقدّمها للدولة، يشكّلان أداة مناصرة بالغة الأهمية بالنسبة إلى المنظّمات غير الحكومية.

كما ذكرنا آنفاً، ستتألّف وثيقة النتيجة النهائية للاستعراض الدوري الشامل من مجموعتين من التوصيات: تلك التي لقيت دعم الدولة قيد الاستعراض، وتلك التي لم تلقه. أما النتيجة النهائية فستُعتَمَد بدورها في الجلسة العامة للمجلس، وستحتوي على موجز عن العملية والخلاصات و/أو التوصيات إضافة إلى الالتزامات الطوعية للدولة المعنية.

يجب أن تكون المنظّمات غير الحكومية معنية مباشرة بعملية متابعة الاستعراض، فالوثيقة النهائية عن الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك التوصيات المقدّمة للدولة، تُعتبَر أداة مناصرة مهمة جداً للمنظّمات غير الحكومية! فنحن يمكننا حثّ الدولة على معالجة التوصيات والتعاون مع المنظّمات الوطنية التي تعنى بحقوق الإنسان، مثل المؤسّسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والإعلام الخ. وبشكل خاص، يمكن للمنظّمات غير الحكومية المختصّة بحقوق الطفل أن تحرص على جعل موضوع الطفل جزءاً لا يتجزّأ من الأجندة الوطنية بعد الاستعراض. فيمكننا توزيع تقرير الاستعراض على الصعيد الوطني، ولفت الانتباه إلى مسائل تتعلّق بحقوق الطفل وإعداد خطّة عمل أو استراتيجية تساعد على التنفيذ.

في الواقع، من واجباتنا أن نراقب تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل!

التعاطي طوعاً في استعراضات تجري منتصف الفصل

لقد تطوّع عدد من الدول لإجراء استعراض في منتصف الفصل بعد عامين من الاستعراض الدوري الشامل وتبنّي التقرير. وبإقدامها على ذلك، أظهرت هذه الدول أنّها مستعدّة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بعد انقضاء نصف المهلة الزمنية المحدّدة. في الحقيقة، يوفّر هذا نافذة مهمة أخرى من الفرص لنا كمنظّمات غير حكومية من أجل مراقبة ناشطة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في الوقت المناسب قبل موعد الاستعراض في منتصف الفصل، وأيضاً من أجل التعليق على رؤية الدولة الخاصة لجهة التحسينات بعد هذا الاستعراض.

مشاركة الأطفال والاستعراض الدوري الشامل

يمكن للأطفال أن يكونوا معنيين في كلّ مرحلة من مراحل الاستعراض الدوري الشامل وعلينا المساعدة في تسهيل ذلك.

"خذوا الأطفال على محمل الجدّ، لأنّهم سيصبحون قادة المستقبل. والأطفال الذين يتعلّمون حلّ المشاكل الآن سيكون باستطاعتهم حلّ المشاكل الأكبر لاحقاً."
حسن من تقرير الاستعراض الدوري الشامل بإدارة الأطفال الذي قدّمته منظّمة وورلد فيجن *(World Vision)* – لبنان.

في دراسة حديثة أجرتها شبكة المعلومات عن حقوق الطفل، تبيّن أنّ القليل من المنظّمات غير الحكومية قد أشركت الأطفال في عملية إعداد التقارير، أو في أيّ مرحلة أخرى من مراحل الاستعراض الدوري الشامل. مع ذلك، عندما سُئِلَت عمّا قد تفعله بشكل مختلف في المرّة المقبلة، أكثر من نصف المنظّمات أجاب أنّه سيشرك الأطفال في العملية. وقد أشارت الإجابات إلى أنّ عدم إشراك الأطفال أتى نتيجة مسائل تتعلّق بالوقت والقدرة أكثر مما تتعلّق بالاعتراف بمنافع إشراك الأطفال في الاستعراض الدوري الشامل.

صورة: Karin Beate Nøsterud /Save the children

دراسة حالة

مشاركة الأطفال في الاستعراض الدوري الشامل عن لبنان
نجحت منظّمة وورلد فيجن *(World Vision)* في تضمين آراء الأطفال في تقريرها البديل عن الاستعراض الخاص بلبنان. فقد أقامت المنظّمة سلسلة من ورش العمل مع أطفال في مختلف أنحاء البلد وفي أطر اجتماعية-اقتصادية مختلفة لمناقشة القضايا التي يواجهونها في بلدهم. وبعد الاستماع إلى مجموعة واسعة من القضايا، أجرى الأطفال تصويتاً حول المسائل التي شعروا أنّها تشكّل معضلة بشكل خاص وتؤثّر فيهم أكثر من غيرها. وقد أُجريت الأبحاث لاحقاً بمشاركة الأطفال لتأتي ببراهين عن هذه الانتهاكات، وأُعدّت التقارير بعد ذلك. في النهاية، عُقِدت جلسة لاستخلاص الدروس شارك فيها الأطفال والعاملون المعنيون في عملية رفع التقارير التي كانت تحت إدارة الأطفال من أجل تحسين العملية في الجلسة التالية من الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الإطار، شارك طفل في السادسة عشر من عمره في العملية، وحضر الاستعراض في جنيف وسيعود ويروي لأترابه عن التجربة. (شبكة المعلومات عن حقوق الطفل)

صورة: Karin Beate Nøsterud /Save the children

لم تنجح منظّمة رعاية الأطفال حتى الآن في وضع مشاركة الأطفال في تقاريرنا ضمن الأولويات. بصفتنا منظّمات تعنى بحقوق الطفل، يتوجّب على منظّمة رعاية الأطفال وعلى شركائها عدم الاكتفاء بإثارة مسألة حقوق الطفل بل توفير مساحة يمكن الإصغاء فيها إلى الأطفال في هذه العملية المهمة.

من الواضح أنّه كلّما منح إعداد تقرير المنظّمة غير الحكومية وقتاً، تكون أيّ مشاركة للأطفال أكثر أهمية. ولكن، حتّى عندما يكون الوقت ضيّقاً، يمكننا، لا بل علينا على الأقلّ استشارة الأطفال الذين نعمل معهم حول النسخة الأوّلية من تقريرنا وتضمين آرائهم وأولوياتهم في أيّ تقرير نهائي نقدّمه.

يمكننا أيضاً ممارسة الضغط حتّى تستشير الحكومة الأطفال لدى صياغة تقريرها، الذي نعلم أنّه يُعَدّ بعد رفع تقرير المنظّمة غير الحكومية ويمكن للأطفال أن يكونوا معنيين في التخطيط لتنفيذ التوصيات.

الطفلة الصورة الأمامية الصورة: Teri Pengilley تصميم: Marianne Eriksen/Save the Children Denmark

Child Rights Governance

في حال أردتم قراءة المزيد عن حوكمة حقوق الطفل،
الرجاء زيارة موقع مركز الموارد:
http://resourcecentre.savethechildren.se
حيث يمكنكم إيجاد المواد وتنزيلها.

Save the Children